

أثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

-دراسة تطبيقية لشركة Pak-Qatar Takaful": للفترة (2011-2015).

The impact of the insurance surplus on the solvency of Takaful insurance companies

- Practical study of Pak-Qatar Takaful ": for the period (2011-2011).case-

ط. د. وفاء عيلان

جامعة سطيف 1 / الجزائر

Email : wafa.ghilan@gmail.com

Received: 20/01/2017

Accepted: 13/03/2017

Published: 03/09/2017

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار التي يحدثها وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، ولصندوق وقف المشتركين، ولتحقيق هدف الدراسة، تم حساب نسب الملاءة المالية للشركة للفترة (2011-2015)، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم تأثير وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية للشركة، وإن ما يتحقق بالشركة من عجز تأميني، فنتيجة عدم اتباعها لسياسة المخاطر المرتفعة في استثماراتها؛ حيث تعتمد في استثماراتها على الصكوك ثابتة العائد.

الكلمات المفتاحية: الفائض التأميني، الملاءة المالية، صندوق وقف المشتركين، نسب الملاءة المالية.

Abstract:

The objective of the study is to determine the effects of the Waqf of insurance surplus on the solvency of Takaful insurance companies, and the Participants Waqf Fund, In order to achieve the objective of the study, the Company's solvency ratios for the period 2011-2015 were calculated. And the company's insurance deficit, as a result of its failure to follow the high risk policy in its investments, It depends on its investments in Sukuk with fixed return.

Key Words : surplus insurance, solvency, Participant Waqf Fund, Financial Ratios

تمهيد:

يعد التأمين التكافلي من النشاطات الممارسة في الاقتصاد الحديث، التي تعتمد على التكافل ما بين مجموع المشتركين لتوزيع، وتفتيت الأخطار فيما بينهم، وتعويض المتضررين منهم، واستثمار اشتراكاتهم، وتوزيع الفائض التأميني عليهم على أسس متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم التأمين التكافلي في عملياته التأمينية على مجموعة من الأنماذج المختلفة في إدارة واستثمار اشتراكات شركات التأمين التكافلي؛ كما إن للوقف بعد تكافلي، ووجهة استثمارية، تنتج المنافع والإيرادات للجماعة والفرد، فهو يجمع بين الادخار والاستثمار الاقتصادي.

ولذلك فإن إنشاء وقف إسلامي هو إقامة لمؤسسة اقتصادية إسلامية تهدف للتنمية المستدامة، ومن أجل إبراز دور الوقف في المؤسسات المالية الإسلامية، وما تم اعتماده كنموذج الوقف في شركات التأمين التكافلي؛ تطلب وجود ملاءة مالية لشركة التأمين التكافلي تغطي ما يتم وقفه من فوائض، وبما لا يؤثر على العملية التأمينية والاستثمارية بالشركة، ولذلك فإن البحث يتطلب الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يؤثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي؛

المحور الثاني: الملاءة المالية لشركات إعادة التكافل؛

المحور الثالث: دراسة أثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركة: Pak-Qatar Takaful

المحور الأول: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي.

أولاً: مفهوم الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي.

يعرف الفائض التأميني بالفرق بين الإيرادات والمصاريف في صندوق التكافل عند نهاية السنة المالية، فإذا زادت الإيرادات عن المصاريف فالفائض التأميني موجب، وإذا كان العكس فالفائض التأميني سلبى، كما يتم احتساب الفائض التأميني باحتساب أموال صندوق المشتركين جميعه باعتباره وحدة واحدة؛ أو بالتفريق بين أشكال التأمين المختلفة، بمعنى أن تكون كل دائرة في شركة التأمين التكافلي مستقلة عن الدوائر الأخرى؛ وذلك بحكم أن كل شكل من أشكال التأمين له خصوصيته التي تميزه¹، ويتم حساب الفائض التأميني من خلال:²

● إجمالي الفائض التأميني: يمكن صياغته بالمعادلة الآتية:

إجمالي الفائض التأميني = الاشتراكات - (التعويضات المدفوعة + المستحقة + التعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والاحتياطات التقنية والقانونية).

● صافي الفائض التأميني: وهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المشتركين من عوائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف.

ويعد صافي الفائض التأميني حق كامل للمشاركين، بما أن التأمين التكافلي لا يقصد منه المساهمون الربح من صندوق التكافل، من خلال الفرق بين الاشتراكات التي يدفعها المشاركون، والتعويضات التي يدفعها صندوق التكافل، فالأموال التي زادت في صندوق التكافل هي فائض مالي يُستحق بالكامل للمشاركين باعتبار أخذ المساهمين لأجرتهم عن عمليات التأمين والربح عن العمليات الاستثمارية، ويتم صياغته بالمعادلة التالية:

صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + عوائد الاستثمار.

ثانياً: أهمية الفائض التأميني، وطرق توزيعه.

1. أهمية الفائض التأميني:

يحقق الفائض التأميني لشركة التأمين التكافلي أهمية تأمينية وتسويقية كما يلي:³

- أ. تخفيض القيمة الفعلية للاشتراكات المدفوعة من قبل المشتركين: يعد حافزا للمشاركين لمواصلة التأمين لدى شركات التأمين التكافلي، مقارنة بشركات التأمين التجاري التي لا توزع الفائض، أو وفق طريقة عملها ما يسمى بالربح على المؤمن لهم بالشركة؛
 - ب. تقوية المركز المالي لصندوق التكافل: وذلك من خلال عدم توزيع الفائض التأميني، وتكوين مخصصات واحتياطات منه، لتوسيع الخدمات التأمينية، وزيادة العوائد المحققة من استثماره؛
 - ج. يمنع الصفة الاحتكارية للتأمين التجاري: يحقق توزيع الفائض التأميني نتائج مباشرة على شركات التأمين التكافلي، وعلى قدرتها التنافسية أمام شركات التأمين التجاري، بالإضافة إلى الحصول على التصنيف الجيد من هيئات التصنيف العالمية المعتمدة، من حيث قدرتها على مواجهة المخاطر المستقبلية؛
 - د. يرسخ فكر التأمين التكافلي لدى المشتركين: وذلك من خلال ما يحققه المشتركون من عوائد استثمارية، بالإضافة إلى ما يتحصلون عليه من تعويضات عن المخاطر المؤمنة؛ يؤدي إلى زيادة حصة اشتراكاتهم في شركة التأمين التكافلي لتوسيع الخدمة التأمينية التكافلية لدى شركات التكافل.
2. طرق توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي:
توجد عدة طرق لتوزيع الفائض التأميني ومنها ما يلي:⁴

- أ. الطريقة الأولى: على من لم يُعوض في حادثة مهما كانت نسبة التعويض: وتهدف هذه الطريقة إلى تحفيز المشترك إلى زيادة الحيطة والحذر من وقوع الضرر على الخطر محل التأمين، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ المساواة بين مجموع المشتركين بالشركة.
- ب. الطريقة الثانية: على جميع المشتركين كل بنسبة اشتراكه: بحيث لا فرق بين مشترك استحق تعويضا، أو لم يأخذ شيئا من التعويض، وذلك لتحقيق مبدأ التبرع بين مجموع المشتركين.
- ج. الطريقة الثالثة: على المشتركين بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم، فإذا كان مبلغ ما دُفع للمشارك في الصندوق أكبر من نصيبه في الفائض التأميني، ففي هذه الحالة لا يستحق شيئا من الفائض التأميني المحقق للفترة المالية.
- د. يحسب نصيب كل مشترك من الفائض التأميني المخصص للتوزيع بالعلاقة التالية:

الفائض المخصص للتوزيع * اشتراك التأمين لكل مشترك.

نصيب المشترك من الفائض التأميني =

إجمالي اشتراكات التأمين.

المحور الثاني: الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

أولا: مفهوم الملاءة المالية.

تمثل الملاءة المالية مدى قدرة شركة التأمين التكافلي أو شركة إعادة التكافل على أن تضمن وبشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناتجة عن أعمال التأمين التكافلي أو إعادة التكافل؛ معنى ذلك أن توفر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث ومواجهة التزاماتها تجاه المشتركين،⁵ وتقوم الملاءة المالية على مجموعة من القواعد، وتتمثل فيما يلي:⁶

- القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية: ويقصد بها المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين التكافلي والخصائص التي تميزها، وهي المبالغ التي يجب على شركة التأمين التكافلي وشركة إعادة التكافل اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة؛
- القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية: ويقصد بها كيفية اختيار الأصول المناسبة المقابلة للمخصصات الفنية؛ بحيث يمكن تغطية هذه المخصصات عن طريق الاستثمارات مع مراعاة عوامل الشرعية، السيولة الضمان والمردودية؛

- القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة: وذلك من خلال مبلغ معين من الدخل الإضافي لشركة التأمين التكافلي الخالي من أي التزامات؛ بحيث يسمح للشركة من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المشتركين. ثانيا: المعادلة العامة لمتطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي:⁷
- تتعرض شركات التأمين التكافلي لمجموعة من المخاطر، التي تؤثر على ملاءتها المالية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): أنواع المخاطر في شركات التأمين التكافلي.

أنواع المخاطر	صندوق مخاطر المشتركين	صندوق المساهمين
مخاطر المخصصات والاحتياطيات:	زيادة المطالبات نتيجة أحداث عشوائية.	-
مخاطر إدارة التكافل:	سوء اختيار وتسعير وقبول المخاطر.	-
مخاطر الائتمان:	عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة.	عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة.
مخاطر السوق:	التقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بالموجودات.	التقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بالموجودات.
مخاطر التشغيل:	المخاطر القانونية لدى تأويل المحاكم لشروط العقد.	المخاطر التجارية للصندوق، الخسائر الناتجة عن سوء التصرف.
مخاطر السيولة:	تكاليف إضافية للحصول على أموال إضافية حسب اشتراك التأمين في السوق.	تكاليف إضافية للحصول على أموال إضافية حسب اشتراك التأمين في السوق.

1. معادلة متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي: يتطلب نظام التأمين التكافلي، توفر الحد الأدنى للملاءة المالية لصندوق المشتركين، وصندوق المساهمين، من أجل ضمان التعويضات اللازمة عن المطالبات عند تحقق المخاطر المؤمن عليها، وهذا ما توضحه المعادلات التالية:
- أ. معادلة متطلبات الملاءة بالنسبة لصندوق مخاطر المشتركين: تتضح بالعلاقة الرياضية التالية:

$$SR = RC_{PR} + RC_{UR} + RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR}$$

SR = متطلبات الملاءة

RC_{PR} = مكونات مخاطر المخصصات والاحتياطيات

RC_{UR} = مكونات مخاطر التكافل

RC_{CR} = مكونات مخاطر الائتمان

RC_{MR} = مكونات مخاطر السوق

RC_{OR} = مكونات مخاطر التشغيل

- ب. معادلة متطلبات الملاءة بالنسبة لشركة التكافل:

$$CR = RCCR + RC_{MR} + RC_{OR}$$

CR = متطلبات رأس المال

RCCR = مكونات مخاطر الائتمان

RC_{MR} = مكونات مخاطر السوق

RC_{OR} = مكونات مخاطر التشغيل

المحور الثالث: أثر وقف الفائض التأميني على الملاءة المالية لشركة: Pak-Qatar Takaful.

أولاً: تعريف بشركة Pak-Qatar Takaful⁸

نُظمت الشركة قانونياً بباكستان في القوائم العامة المحدودة للشركات، وذلك في 15 مارس 2006، واستلمت الشركة شهادة سجل العمل في 16 أوت 2007، طبقاً للمادة 6 من قرار التأمين لسنة 2000 برأس مال التكافل العائلي 533 مليون روبية، والعامة للتكافل 307 مليون روبية، بإجمالي 840 مليون روبية، مكتب سجل الشركة يقع بالتوالي 203-205، في الجناح الاقتصادي بكراشي، ويمثل الالتزام بالتأمين التكافلي أهم نشاط للشركة. ومن أهداف الشركة في نشاط التكافل، كونت صندوق وقف للمشاركين، كما تقدم منتجات التكافل العام من التأمين التكافلي على السيارات، التأمين التكافلي البحري، التأمين التكافلي للممتلكات، التأمين التكافلي على المنازل، التأمين التكافلي للحج والعمرة، التأمين التكافلي على السفر، وتقدم منتجات التكافل العائلي.

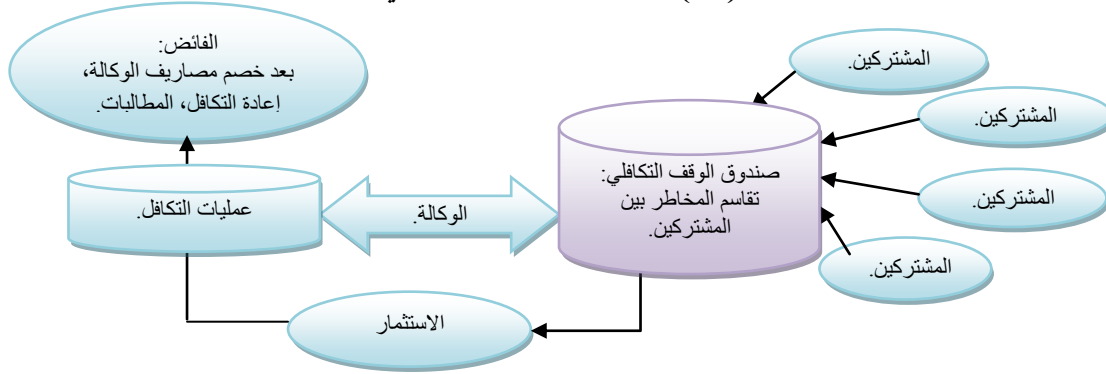
1. صندوق الوقف التكافلي بالشركة:

أنشأ صندوق وقف المشتركين بالشركة من اشتراكات المشتركين، ومبالغ الأموال للمساهمين لتنفيذ الأعمال التكافلية من خلال عقد الوقف التكافلي، يضع هذا العقد في نصه مجلس إدارة الوقف، ويسمح للشركة بإنشاء قواعد عند الحاجة خاصة بالعمل، دون القرب من أساسيات الإدارة بالشركة، كما يمكن للشركة أيضاً إنشاء عدة صناديق بتبرعات لأموال كبيرة، هذا الصندوق يصبح جزء من أساسيات الوقف، أي أنه يمكن تقسيمه إلى عدة أنواع من وثائق التكافل، والأخطار المغطاة، ويمكن تحويل أموال الصندوق الأساسي إلى الصناديق الجزئية في حالات العجز المالي، كما تُدير شركة باك-قطر تكافل عمليات التكافل بالصندوق الوقفي من خلال وكيل، أو متولي الوقف، ويتم الاستثمار من خلال المضاربة بأموال صندوق الوقف التكافلي، واستثمارها في مشاريع متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الاتفاق على نسبة الربح المقتسم ما بين المضارب (بنك إسلامي، صناديق استثمارية إسلامية)، وبين المشتركين والأعضاء في صندوق الوقف التكافلي.

حيث لا يوجد نص بالحد الأدنى والأقصى للمبالغ الموقوفة لصندوق الوقف التكافلي، مع ذلك المبالغ المهمة منمنجة، ومطلوبة نوعياً لرأس مال الوقف، هذه المبالغ مؤمنة وتستثمر وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تمثل جزء من رأس مال المساهمين في الشركة. ويمثل رأس مال صندوق الوقف التكافلي ما قيمته 500.000 روبية. (أي 522.500.00 دج).

2. العلاقات التعاقدية في صندوق الوقف التكافلي بالشركة: لا توجد علاقة تعاقدية مباشرة ما بين الوكلاء، والمشاركين في الصندوق؛ بحيث أن الوكيل من يمثل صندوق الوقف التكافلي، والمشاركون أعضاء / مستفيدين في الصندوق، بينما علاقة الوكلاء، والمشاركين بالصندوق الوقف التكافلي علاقة مباشرة، كما يتم استثمار اشتراكات الصندوق بصيغة المضاربة مقابل نسبة من الربح إن تحقق، ويمكن تلخيص هذه العملية من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): صندوق الوقف التكافلي.



3. الفائض والعجز في صندوق الوقف التكافلي بالشركة:

في نهاية السنة المحاسبية، وفي حالة تحقق فائض تأميني في صندوق الوقف التكافلي، وبعد دفع التعويضات وتسديد المصاريف، فإنه يُعد ملكاً للصندوق، ولا يلزم رد شيء منه للمشاركين لأنه خرج عن ملكهم باختيارهم، كما تسمح قواعد صندوق الوقف التكافلي للوكيل بتقرير الفائض الموزع على المشتركين، أو لا وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن استعماله لإنشاء صندوق آخر، أو لإعادة التكافل، أو تكوين مؤونات تقنية للصندوق. أما في حالة عجز صندوق الوقف التكافلي عن الوفاء بالتزاماته تجاه المشتركين، يتم دفع قرض حسن من المساهمين يُسدّد من الفوائض المالية المستقبلية لصندوق الوقف التكافلي.

ثانياً: تحليل الملاءة المالية لشركة Pak-Qatar Takaful .

1. نسب الملاءة: تتضح من خلال النسب التالية:⁹

أ. هامش الملاءة: صافي الأصول / صافي الاشتراكات المكتتبة. (الوحدة: روبية).

الجدول (02): نسب هامش الملاءة بالشركة (الوحدة: روبية).

هامش الملاءة	صافي الاشتراكات المكتتبة	صافي الأصول	
69.34%	707.592.519	490.669.000	2013
77.83%	657.482.939	511.728.000	2014
134.57%	424.875.044	571.775.000	2015

يتضح من خلال الجدول ارتفاع في صافي الأصول خلال السنوات الثلاث على التوالي، مع أكبر ارتفاع في سنة 2015، مقارنة بسنة 2014 بنسبة 0.72%، مما يعني أن أصول الشركة أكبر من التزاماتها، وهذا ما يفسره ارتفاع هامش الملاءة لأكثر من 100%، مما يبين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في وقتها، وبطريقة منتظمة، دون المساس بأصول الشركة عند دفع الالتزامات للمشاركين، بمعنى لا يوجد تأثير سلبي لصيغة الوقف على العملية التكافلية بالشركة.

ب. نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة: (الوحدة: روبية).
الجدول (03): نسب الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة بالشركة (الوحدة: روبية).

النسبة	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	
%30.36	617.063.862	187.397.685	2011
%27.96	821.979.458	229.837.682	2012
%50.77	1.064.826.006	540.697.422	2013
%60.52	1.046.261.283	633.246.594	2014
%54.93	933.353.839	512.733.626	2015

يتضح من خلال الجدول ارتفاع نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة، وذلك مع ارتفاع قيم الأصول الثابتة، والأموال الخاصة، وكأعلى ارتفاع للقيم سنة 2014، مما يبين اعتماد كبير للشركة في تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهذا ما يقابله ارتفاع مبالغ الاحتياطيات والتي قدرت بـ 546.261.283 روبية سنة 2014، مقارنة بالسنوات الماضية بالشركة، ولارتفاع حجم الاشتراكات المكتتبه، وما يقابله من ارتفاع لمبالغ المطالبات المسددة، مما يزيد من ثقة المشتركين بالشركة في تغطية المخاطر، وتسديد المطالبات إذا تعرضت الشركة لأزمات مالية.

ج. نسبة الأموال الخاصة إلى الأوراق المالية المستثمرة: (الوحدة: روبية).
الجدول (04): نسب الأموال الخاصة إلى الأوراق المالية المستثمرة بالشركة (الوحدة: روبية).

النسبة	الأوراق المالية المستثمرة	الأموال الخاصة	
%607.5	101.566.669	617.063.862	2011
%437	188.076.566	821.979.458	2012
%373.5	285.094.381	1.064.826.006	2013
%425	246.075.000	1.046.261.283	2014
%710	131.450.000	933.353.839	2015

يتضح من خلال الجدول انخفاض نسبة الأموال الخاصة إلى الأوراق المالية والتي تتركز في الصكوك الإسلامية ذات العائد الثابت والأقل مخاطرة للشركة، بعد سنة 2011، وذلك نتيجة لارتفاع مبالغ التعويضات المسددة، نتيجة ارتفاع تكاليف الحوادث عن تأمين السيارات، والتأمين الصحي بالشركة، لترتفع النسبة سنة 2015، وما قبلها انخفاض في الأموال الخاصة وفي الأوراق المالية المستثمرة، نتيجة لانخفاض مبالغ الاحتياطيات، وانخفاض مبالغ التعويضات عن الحوادث المؤمنة، مما يضمن للشركة استرداد جزء من أموالها المستثمرة في الأوراق المالية، لمواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

د. نسبة كفاية الأموال الخاصة: (الوحدة: روبية).

الجدول (05): نسب كفاية الأموال الخاصة (الوحدة: روبية).

النسبة	إجمالي التعويضات	الأموال الخاصة	
%329	187.397.685	617.063.862	2011
%357.6	229.837.682	821.979.458	2012
%197	540.697.422	1.064.826.006	2013
%165	633.246.594	1.046.261.283	2014
%182	512.733.626	933.353.839	2015

يتضح من خلال الجدول ارتفاع نسبة كفاية الأموال الخاصة بالشركة سنتي 2011-2012، وذلك لارتفاع مبالغ الأموال الخاصة مقابل ارتفاع لمبالغ التعويضات والتي تتركز في تأمين السيارات والتأمين الصحي، مما يوفر هامش الأمان للمشاركين بالشركة، ويبين حالة اليسر المالي بها، لتتخفف النسبة سنة 2013-2014، ومع ارتفاع بنسبة 10 سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وذلك لارتفاع حجم التعويضات المسددة على المخاطر المؤمنة.

2. الفائض أو العجز المحقق بصندوق وقف المشتركين: (الوحدة: روبية).

الجدول (06): الفائض أو العجز المحقق بصندوق وقف المشتركين (الوحدة: روبية).

صافي الاشتراكات المحصلة (روبية)	الفائض أو العجز المحقق (روبية)	صندوق وقف المشتركين
171.213.550	(22.894.186)	2011
274.348.384	(7.382.871)	2012
426.432.000	عجز (10.683.939)	2013
506.242.000	عجز (13.141.744)	2014
373.518.000	فائض 15.096.565	2015

يتضح من خلال الجدول أن صندوق وقف المشتركين قد حقق عجزاً للسنوات الأربع الأولى على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع إجمالي المطالبات المسددة، والمصاريف الإدارية والتسويقية، مع تحقق للفائض سنة 2015 وبارتفاع قدره 15%، وذلك نتيجة انخفاض مبالغ المطالبات المسددة، وانخفاض المصاريف الإدارية والتسويقية، وانخفاض مصاريف صافي المطالبات، وإجمالي الاشتراكات المكتتبة، وارتفاع لهامش الملاءة المالية وتغطية المطالبات لسنة 2015، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (07): اشتراكات ومصاريف المطالبات بالشركة (الوحدة: روبية).

إجمالي الاشتراكات المكتتية	مصاريف إدارية وتسويقية	مصاريف صافي المطالبات	المطالبات المسددة	
330.471.928	123.195.000	136.142.072	156.355.498	2011
549.209.079	158.618.000	193.692.507	213.822.670	2012
1.028.986.000	258.027.000	457.403.235	447.430.662	2013
1.002.402.000	318.458.000	542.284.963	639.449.887	2014
701.709.000	257.026.000	412.733.626	529.609.097	2015

3. توزيع الفائض بالشركة: يوضحه الجدول التالي:

الجدول (08): توزيع الفائض بالشركة (الوحدة: روبية).

الاحتياطات	للمشركين	الأعمال الخيرية	توزيع مبلغ الفائض المتحقق
2.264.485	11.322.423	1.509.656	15.096.565

يتم توزيع الفائض المتحقق من العملية التأمينية التكافلية بصندوق وقف المشتركين بعد تغطية العجز المحقق في السنوات السابقة، بالنسب التالية: 10% في الأعمال الخيرية، 75% للمشركين، 15% احتياطات.

خاتمة:

إن إقامة التأمين التكافلي على أساس الوقف يعد نوعاً من التكافل، ومن أهم تطبيقات الوقف التي تسهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث تنشئ شركة التأمين التكافلي صندوق الوقف بشخصية اعتبارية مستقلة، وذلك بعزل جزء من رأس مالها، مع اشتراكات المشتركين، بحيث يكون وقفاً على المتضررين في الصندوق حسب لوائح الصندوق، وعلى الجهات الخيرية؛ كما أن شركة بائ-قطر تكافل تُدير صندوق الوقف التكافلي على أساس الوكالة بأجر محدد، مع تحمل مصاريف إدارية وتسويقية بنسبة 25-35%؛

ويتم توزيع الفائض التأميني في صندوق الوقف التكافلي بشركة بائ-قطر تكافل، بعد دفع مبالغ القرض الحسن المدفوع من صندوق المساهمين لتغطية العجز المحقق في صندوق وقف المشتركين، على المستحقين من المشتركين بنسبة 75%، وتكوين احتياطات بنسبة 15%، وتوزيع جزء كصداقات بنسبة 10%؛

لا يؤثر وقف الفائض على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي؛ وذلك لاستقلالية صندوق وقف المشتركين عن صندوق المساهمين بالشركة، كما بين تحليل نسب الملاءة المالية للشركة، قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه مخاطر المشتركين،

تعتمد صيغة الوقف في التأمين التكافلي على المخاطر المنخفضة، وعلى الاستثمارات في الصكوك الإسلامية ذات العائد الثابت، مما لا يحفز إدارة المخاطر بالشركة؛

التوصيات:

يقترح لتحسين عمل صندوق وقف المشتركين بشركات التأمين التكافلي ما يلي:

● دعوة شركات التأمين التكافلي إلى اعتماد تطبيق إنشاء صندوق وقفي للمتضررين من المشتركين، يتم إدارته واستثمار أمواله بصيغ صندوق التكافل نفسها، ليكمل للمشاركين باقي التعويضات، ويزيد حصتهم من الفائض، ومن ثم وقف جزءا منه في أوجه الخير حتى دون تصفيته؛

● دعوة شركات التأمين التكافلي إلى التركيز على الإدارة الفعالة للوقف، التي تسهم في تنمية الصندوق الوقفي، وإبراز كفاءته في تنمية شركات التأمين التكافلي؛ حيث يُمكن تطبيق صيغة الوقف في التأمين التكافلي على رسملة شركة التأمين التكافلي؛ وذلك إذا اتبعت الشركة سياسة إدارة للمخاطر الجيدة؛

● الاهتمام بتطوير منتجات التكافل بما يحقق مزايا تنافسية لشركات التأمين التكافلي؛

● دعوة إلى تطبيق الوقف في التكافل العائلي الذي يحقق معنى الوقف الذري، ويُمكن من استثمار أمواله في استثمارات تحقق الاقتصاد الحقيقي، وتسهم في إيجاد فرص عمل تحقق العمالة الاقتصادية، وتُسهم في الناتج المحلي.

المراجع والإحالات:

- ¹ هيثم محمد حيدر: "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي"، مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 13_11 أبريل 2010، ص: 13.
- ² سامر مظهر قنطقجي: "التأمين الإسلامي التكافلي -أسسه ومحاسناته-" شعاع للنشر والعلوم، سورية، 2008، ص: 13.
- ³ محمد عثمان شبير: "الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية"، قطر، 2007، ص: 18.
- ⁴ شعبان محمد البراوي: "الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة"، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، مملكة البحرين، 25_27 2010 ص: 8.
- ⁵ Muhaizan Ismail :” Determinations of financial performance :the case of general takaful and insurance companies in Malaysia ; international review of business ; reserch papaer ; november 2013 ; page :117.
- ⁶ عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي: "هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد العاشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 37.
- ⁷ Islamic Financial Services Board :” Standard on solvency requirement for Takaful (Islamic Insurance) Undertajing, December, 2010, page : 30-34.
- ⁸ Pak-Qatar Takaful : « Annual Repports : 2011-2012-2013-2014-2015 ».
- ⁹ عبد الحليم القاضي: " تطوير نماذج الملاءة المالية لتقييم برامج إعادة التأمين"، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، السنة 7، العدد 1، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مصر، 1995، ص: 23.